

Distr.  
GENERAL

A/43/483  
5 August 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

# الجمعية العامة

SEP 27 1988



الدورة الثالثة والأربعون

البند ٨٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقارير موجزة عن بنن وجمهورية افريقيا الوسطى  
وتشاد واليمن الديمقراطية وجيبوتي واكوادور  
والسلفادور وغامبيا ومدغشقر ونيكاراغوا وفانواتو

تقرير الأمين العام

الصفحة	الفقرات	الاولا - مقدمة .....
٣	٧-١	.....
٥	٥٨-٨	شانها - المكتب الاقليمي لافريقيا .....
٥	١٧-٨	الثـ - بتن .....
٧	٢٨-١٨	باء - جمهورية افريقيا الوسطى .....
١١	٤٠-٢٩	جيم - تشاد .....
١٤	٥٠-٤١	DAL - غامبيا .....
١٧	٥٨-٥١	هاء - مدغشقر .....
٢٠	٧٦-٥٩	شالها - المكتب الاقليمي للدول العربية والبرامج الاوروبية .....
٢٠	٦٤-٥٩	الثـ - اليمن الديمقراطية .....
٢٢	٧٦-٦٥	باء - جيبوتي .....

المحتويات (تابع)المقررات المفحة

٢٥	٨٠-٧٧	رابعا - المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ .....
٢٥	٨٠-٧٧	مانواتو .....
٢٦	١٠٢-٨١	خامسا المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ...
٢٦	٩١-٨١	الث - اكوادور .....
٢٩	٩٤-٩٣	باء - السلفادور .....
٣٢	١٠٢-٩٥	جيم - نيكاراغوا .....

### أولاً - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في دورتها الخامسة والأربعين القرارات التالية : القرار ٢٠٠/٤٢ المعهون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخامسة إلى ت Chad" ، والقرار ٢٠٢/٤٢ المعهون "تقديم المساعدة إلى السلفادور" ، والقرار ٢٠٥/٤٢ المعهون "تقديم المساعدة إلى إكوادور وبين جمهورية البريقيا الوسطى وجنيهوي وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية" . وطلب من الأمين العام في كل قرار أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين بشأن تنفيذ ذلك القرار . ويحتوي هذه التقرير على تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بالقرارات ٢٠٠/٤٢ و ٢٠٢/٤٢ و ٢٠٥/٤٢ .

٢ - وتتوفر هذه التقارير ، التي هي عبارة عن ملخصات في طبيعتها ، معلومات عن برامج المساعدة الاقتصادية الخامسة التي يجري تنفيذها في كل بلد من البلدان المعنية . وقد ورد ورد للمساعدات الأساسية لاقتصادات هذه البلدان في تقارير سابقة أعدتها الأمين العام ، ورد آخر واحد منها في الوثيقة A/42/442 .

٣ - والقصد من برامج المساعدة الاقتصادية الخامسة ، وقتاً لما ورد في الوثيقة A/42/442 ، هو مساعدة البلدان في معالجة ظروف خاصة تكون لها آثار مدمرة خطيرة على جهودها الانمائية . وهكذا في بعض البرامج ترمي إلى تدعيم الجهود الوطنية لإعادة التعمير أثر كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان ، كما أن بعضها يوجه للمساعدة في التغلب على معوقات التنمية الوطنية التي يفرضها ضد الهياكل الأساسية . وبعض البلدان التي تندم من أجلها البرامج الخامسة هي بلدان غير ساحلية أو بلدان تعتمل على معالجة المشاكل التي تواجه البلدان النامية الجزرية الصغيرة . وتتسم اقتصادات البلدان المشمولة بالبرامج عموماً بالهشاشة وبدرجة كبيرة من الخطورة في مواجهة الظروف الخارجية لا سيما البيئة الاقتصادية العالمية . وقد دعت الجمعية العامة عدد اتخاذها للقرارات المذكورة ، المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم لهذه البلدان . وفضلاً عن ذلك فقد طلب من الأمين العام ببذل الجهود لتنمية الموارد لتنفيذ البرامج الخامسة للمساعدة الاقتصادية ولتمكن الحكومات المعنية من تحديد الاحتياجات ذات الأولوية لبلدانها .

٤ - ومن بين البلدان الأحد عشر المذكورة في الفقرة ١ أعلاه ، صفت الجمعية العامة سبعة بلدان منها بصفتها من أقل البلدان نمواً . ويقوم عدد كبير من البلدان

بتنفيذ عملية المائدة المستديرة بوصفها جهازاً لمتابعة برنامج العمل الجديد الكبير للشأنينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١)</sup>. وتقوم هذه البلدان إلى حد متزايد بدعم البرنامج الخارجي للمساعدة الاقتصادية في عملية المائدة المستديرة في مجال تعميصة وتنسيق دعم الجهات المانحة.

٥ - وتتوفر عملية المائدة المستديرة ، من خلال مسلسلة مشاوراتها مع المانحين وتركيزها الأساس على الحالة الاقتصادية للبلد ، إطاراً مناسباً بشكل خاص يمكن عن طريقه تقييم مركز ومستقبل البلد . وتهيئة هذه العملية للحكومات جهازاً لعمليّة الدعم اللازم لاستراتيجيات الإنمائية لبلدانها . وتتوفر الوثائق المعدة لمؤتمر المائدة المستديرة تحليلياً لاقتصاد البلد بشكل عام في ظل الحالة الراهنة وتحدد معاوقات التنمية . وتولد المشاورات القطاعية والمشاورات بشأن البرنامج الخارجي التي تلي ذلك على سبيل المتابعة لمؤتمر المائدة المستديرة تحليلات لقضايا أساسية محددة ، ومن ثم تقترح اتجاهات معينة للأنشطة والنجاح الإنمائية اللاحقة . وتتيح اجتماعات المائدة المستديرة للحكومات فرصة لإجراء حوار حول السياسة الاقتصادية مع الجهات المانحة لتشجيع التزام المتبادل بتنفيذ الاستراتيجيات المناسبة . كما توفر الفرصة للجهات المانحة لكي تبيّن ما إذا كان مستوى التزامها المالي والطرائق المتتبعة في تقديم المعونة لها تضييّن إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة . والمؤسسة الرائدة في عملية المائدة المستديرة هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٦ - وقد قرر الأمين العام في تقريره المرحلي بشأن الإصلاح والتجديد في الأمم المتحدة (A/42/234) أن تؤول المسؤولية عن إدارة البرامج الخامة للمساعدة الاقتصادية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وبالتالي فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد التقارير الواردة في هذه الوثيقة بناء على المعلومات المقدمة من حكومات البلدان المعنية من خلال المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك بناء على البيانات المتاحة في المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٧ - وترتدي فيما يلي تقارير حسب توزيع المسؤولية القطرية بين المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن أي من برامج المساعدة الخامة أو اجتماعات المائدة المستديرة من المكتب الإقليمي المناسِ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو من الحكومة المعنية .

## ثانيا - المكتب الإقليمي لافريقيا

ألف - بنن

### ١ - معلومات أساسية

٨ - أنشئ برنامج خاص للمساعدة الاقتصادية لبنن استجابة لقرار الجمعية العامة ٨٨/٢٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . ولاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٤٢ أن بنن لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة تتميز بعدم توافر ملحوظ في ميزان المدفوعات والعبء الشقيق لديونها الخارجية ونقص الموارد الازمة لتنفيذ برامجها المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

### ٢ - الأداء الاقتصادي في عام ١٩٨٧

٩ - زاد في عام ١٩٨٧ ، كما يتضح من الإحصاءات التالية ، تدهور الحالة الاقتصادية والمالية لبنن التي كانت صعبة جدا بالفعل في عام ١٩٨٦ وفقا لما ورد في الفرع ثانيا ألف من الوثيقة A/42/442 . فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقة في عام ١٩٨٧ بما يقدر بين ٥٪ و ٣٪ في المائة ، في أعقاب انخفاضه بنسبة ٣٪ في المائة في عام ١٩٨٦ . ومع تدهور الحالة الاقتصادية عموما ، ارتفع العجز في ميزانية الإدارة المركزية إلى ١٢٥ مليونا من الدولارات أو ٧٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وارتفع العجز في الحساب الجاري الدولي إلى ١٩٠ مليونا من الدولارات بالنسبة لعام ١٩٨٧ أو ١١٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل عجز مقداره ١٤٠ مليونا من الدولارات في عام ١٩٨٦ .

١٠ - ويعتبر عبء الدين العام الخارجي مصدر قلق خاص بالنسبة للحكومة . فقد بلغت خدمة الدين (أصل المبلغ والفائدة) بالنسبة لعام ١٩٨٧ نحو ٧٠ مليونا من الدولارات أو ٤٪ في المائة من مجموع عائدات التقدير . وبلغت متاخرات المدفوعات الخارجية المتراكمة ٢٣٥ مليونا من الدولارات في عام ١٩٨٧ .

### الزراعة

١١ - لقد تأثر محصول ١٩٨٨/١٩٨٧ بشكل ضار نتيجة للأنماط غير المواتية لسقوط الأمطار وظروف التربة غير الملائمة . وأضيرت الذرة ، وهي محصول الحبوب الرئيسي في

ببن بصفة خاصة ، إذ انخفض ناتجها بما يقدر بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة . أما ناتج السراغوم والدحن والارز في المناطق الشمالية فقد كان مرضياً بدرجة أكبر .

١٢ - وقد انتاج القطن في ١٩٨٨/١٩٨٧ بـ ٧٠ ٠٠٠ طن أو ما يقل بنسبة ٤٧ في المائة عن العام السابق . ويعزى النقص في الناتج الى عدد من العوامل من بينها تخفيف الأسعار المدفوعة للم المنتجين وصعوبات الجمع والتخزين .

#### الصناعة والتجارة

١٣ - لم يحقق القطاع الصناعي عموماً في ببن أي نمو بالقيمة الحقيقية في الفترة قيد الاستعراض . وعانت القطاع بصفة عامة من ضعف في الطلب سواء في الداخل أو الخارج كما واجهته صعوبات في التمويل . والى جانب ذلك ، استمر النشاط التجاري في ببن على ركوده .

١٤ - وقد ظلت الشركات المنتجة للسكر والزيوت والصابون والمشروبات غير الكحولية ثقابي من استخدام المصانع بأقل من طاقتها ومن صعوبات في توفير أسواق لمنتجاتها سواء داخلياً أو في الخارج وفي التغلب على المنافسة من منتجات البلدان المجاورة . وتميز انتاج الاسمنت كذلك باستخدام المصانع بأقل من طاقتها وعانت من صعوبات تمويلية ومن انقطاع طويل في الإمداد بالكهرباء في عام ١٩٨٧ . وبلغ متوسط انتاج البترول الخام في حقل النفط سيامي الواقع في مواجهة الساحل ٥٠٠ برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ مقابل ٥٠٠ ٧ برميل يومياً في المتوسط في عام ١٩٨٦ .

#### ٣ - برنامج التكيف الهيكلي

١٥ - أكملت في نيسان/ابريل ١٩٨٨ المرحلة الأولى في صياغة برنامج للاستقرار المالي والتكيف الهيكلي لببن في أعقاب مشاورات أجريت بين حكومة ببن وبعثة مشتركة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ووضع جدول زمني لتنفيذ مجموعة من التدابير خلال عام ١٩٨٨ . ومن المقرر إجراء تقييم في حزيران/يونيه - تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، ومفاوضات في ايلول/سبتمبر - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . ومن المخطط عرض الحالة على مجلس الإدارة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وسيكون الدعم المقدم من المانحين والذي يأخذ في الحسبان الاشر الاقتصادي والاجتماعي للتدابير التي اتخذتها حكومة ببن عند تنفيذ برنامج الاستقرار المالي والتكيف الهيكلي ذا أهمية رئيسية في انجاز الاهداف المرجوة .

#### ٤ - المساعدة الخارجية وتنسيق المعونة

١٦ - في عام ١٩٨٦ بلغ مجموع المساعدات الخارجية المقدمة إلى بنن على شكل مساعدة تقنية أو تمويل للاستثمار الرأسمالي ١٣٣,٥ مليون دولار . ومن هذا المبلغ ٨٠,١ مليون دولار تمثل استثمارا رأسماليا أو مساعدة مالية مقدمة من ١٧ وكالة مانحة وتمثل بالقيمة الدولارية الجارية زيادة على ما قدم من هذا النوع من المساعدة في عام ١٩٨٥ وهو ٥٣,٥ مليون دولار . وبلغت قيمة المساعدة التقنية المقدمة إلى بنن في عام ١٩٨٦ ٤ مليون دولار كانت مساهمة منظومة الأمم المتحدة ، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فيها ٠٦٦ ٠٠٠ ١٠ دولار .

١٧ - ومن المقرر بصفة مبدئية عقد مؤتمر مائدة مستديرة بشأن بنن في أواخر عام ١٩٨٨ أو أواخر عام ١٩٨٩ . وسيوفر هذا المؤتمر فرصة لإجراء حوار بين حكومة بنن والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف فيما يتعلق ببرامج الحكومة لتنشيط الانتعاش الاقتصادي وباحتياجات البلد من المساعدات الخارجية من أجل دعم هذه البرامج . وخلال الفترة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٨٣ ، أجريت مشاورات تتعلق بمجموعة واسعة من القطاعات كانت أحدها المشاورات المتعلقة بالتنمية الريفية المتكاملة في إقليم مونو التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ وتلك المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وسوف ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في إطار برنامجه القطري الجاري ، مشروعًا لتعزيز قدرة الحكومة على التخطيط ومشروعًا آخر لتنمية تنسيق المعونة .

#### باء - جمهورية إفريقيا الوسطى

##### ١ - معلومات أساسية

١٨ - بدأ تنفيذ البرنامج الخامي للمساعدة الاقتصادية لجمهورية إفريقيا الوسطى استجابة لقرار الجمعية العامة ٨٧/٢٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . ولاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥٤٢ أنه رغم الجهود الجادة التي تبذلها حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى لاستعادة الاستقرار الاقتصادي ، لا تزال الحالة مزعزعة في هذا البلد ، وشمة حاجة إلى مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي ، لتحقيق أهداف البلد الإنمائية .

## ٢ - الحالة الاقتصادية

١٩ - حق ببرنامج الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأته جمهورية افريقيا الوسطى في عام ١٩٨١ نتائج جديرة بالذكر وإن كان بعضها أقل إلى حد ما مما كان مستهدفاً . وكان ضعف أسعار القطن والبن العالمية نكسة كبيرة للبرنامج . ففي العادة يوفر هذان المحصولان النقديان نحو ثلث عائدات التصدير التي تحصل عليها الجمهورية . وكرد فعل لانخفاض الأسعار العالمية ، كان إنتاج القطن في جمهورية افريقيا الوسطى أقل بنسبة ٢٦ في المائة عن المستهدف في عام ١٩٨٧ ، وكان إنتاج البن أقل بنسبة ١١ في المائة عن المستهدف . ويقدر الانخفاض في عائدات التصدير في عام ١٩٨٧ بما كانت عليه في ١٩٨٦ بنسبة ٣٠ في المائة . وكانت آثار ذلك محسوسة في مختلف قطاعات الاقتصاد ، لا سيما في القطاعات الموجهة نحو التصدير والقطاعات الحديثة ، كما انخفضت إيرادات الحكومة .

٢٠ - وقد صاحب ذلك تحول في الانتاج الزراعي لصالح الأغذية وأخشاب الوقود نتجت عن زراعة في الإمدادات ، ولطف رخص السلع الأساسية ، إلى حد ما ، بعض آثار برنامج التكيف الهيكلي على سكان الحضر . ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ بما يزيد قليلاً على ٢ في المائة ، وهو ما يرجع أساساً إلى زيادة الانتاجية في الزراعة ، وكان الهدف المحدد في برنامج التكيف الهيكلي هو ٣,٥ في المائة على الأقل .

٢١ - وقد أثر مسار تحركات أسعار الصرف تأثيراً ضاراً على اقتصاد جمهورية افريقيا الوسطى . فأسعار مادرات البلد الرئيسية تحدد بدولارات الولايات المتحدة التي انخفضت قيمتها بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى ، في حين تحدد أسعار الواردات بعملات أصبحت متزايدة القدرة .

## ٣ - برنامج التكيف الهيكلي وخططة التنمية

٢٢ - أوجزت أهداف برنامج التكيف لجمهورية افريقيا الوسطى وأهداف خطتها الخمسية للتنمية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ في الفرع ثانياً باء من الوثيقة A/42/442 .

٢٣ - وقد قامت الحكومة والجهات المانحة المعنية بتقييم نتائج المرحلة الأولى من برنامج التكيف الهيكلي في نهاية عام ١٩٨٧ . وعلى الرغم من أن بعض جوانب البرنامج قد تعطلت بشكل خطير نتيجة لعوامل خارجية ، وفقاً لما أشير إليه أعلاه ، فإن تنفيذ

الحكومة لعدد من التدابير المتفق عليها بموجب البرنامج اعتبر مرضيا . وتضمنت المجالات التي شملتها هذه التدابير السياسات المالية وسياسات الميزانية ، وانسحاب الدولة التدريجي فيما يختص باليارات الاسعار الداخلية ، وإصلاح المؤسسات العامة والمشاريع العامة . ومع ذلك فمن المأمول احرار تقدم أسرع في بعض المجالات ، لا سيما فيما يتعلق بعنصرين من عناصر البرنامج هما : (ا) استخدام موارد الدولة و (ب) مصادر عائدات الميزانية . ويتركز العنصر الاول على تخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية الذين مثلت مرتباتهم ثلثي متحصلات الميزانية في عام ١٩٨٧ . والهدف هو تخفيض هذه النسبة الى ٥٠ في المائة في غضون ثلاث سنوات لتوفير موارد اضافية للاستثمار الرأسمالي الذي يوجه إليه حاليا ما يقل قليلا عن ١٩ في المائة من إيرادات الدولة . وبالنسبة لعدد موظفي الدولة فإن الهدف هو تخفيض ٣٠٠ موظف من المجموع الحالي البالغ ٣٣٠٠ موظف . ويهدف العنصر الثاني الى زيادة إيرادات الدولة من ١٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ الى ١٢ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ ، وذلك ، الى حد كبير ، عن طريق تحسين تحصيل الضرائب في القطاع غير المنظم والتشدد في تحصيل الرسوم الجمركية .

٤٤ - ويشير التقييم الذي أجري في عام ١٩٨٧ الى انه قد أحرز تقدم ملحوظ على الرغم من التكبات الاقتصادية الناجمة عن عوامل خارجية . وخفق انضباط الميزانية عجز الميزانية المركزية من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨١ الى ٢,٣ في المائة في عام ١٩٨٦ . وزادت الإيرادات العامة ، بالقيمة الإسمية ، بنسبة ٣٢ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ ، ثم انخفضت بعدها متحصلات نتاجة لانخفاض عائدات التصدير . وفي الفترة ١٩٨٥/١٩٨٤ ، اي قبل انهيار أسعار القطن والبن مباشرة ، كبحت جهود تحقيق الاستقرار المالي ، في غضون عامين ، نمو الدين الخارجي الذي انخفض من ٤٣ في المائة الى ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ومع ذلك فإن مدفوعات خدمة الدين ، التي كان من المفترض أن تمثل نسبة ١٣,٩ في المائة من عائدات التصدير بعد مفاوضات إعادة جدولة الدين التي أجريت مع دائني نادي باريسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، مثلت ما يزيد على ٢٠ في المائة من عائدات التصدير في عام ١٩٨٧ . ومن المتوقع إجراء مزيد من مفاوضات إعادة الجدولة مع الدائنين بعد تموز/يوليه ١٩٨٨ وهو التاريخ المنتظر للتوقيع على ترتيبات التمويل التي يضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالنسبة للمرحلة الثانية من برنامج التكيف الهيكلي .

٤٥ - ووفقا لتقديرات البنك الدولي فإن العجز الذي تواجهه جمهورية أفريقيا

الوسط في الاحتياجات التمويلية الالزامه لتنفيذ برنامجها الاستثماري للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣ ، بعد أخذ التمويل الخارجي المتوقع في الحساب ، يبلغ ٢٠ مليونا من الدولارات في عام ١٩٨٨ و ٢٤ مليونا من الدولارات في عام ١٩٨٩ . ومن المتوقع ان ينخفض العجز بعد ذلك الى ٥ ملايين من الدولارات في عام ١٩٩٣ . ويهدف برنامج الاستثمار ، بصفة خاصة ، الى إعادة تشغيل الاستقلال التجاري للموارد الحرجية للبلد ، وتدعم المتدخلات من صناعة الماء ، وتنشيط القطاع الخاص لاسيما على مستوى المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة . وسيركز الاستثمار الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية للبلد وتحسين الظروف الصحية .

#### ٤ - عملية المائدة المستديرة وتنسيق المعونة

٢٦ - وفقا للتوصيات المقدمة في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، تقرر إجراء مشاورات متابعة للتنمية الريفية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وللتعليم والتدريب والتوظيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الربيع الأول من عام ١٩٨٩ .

٢٧ - ومشاركة جمهورية افريقيا الوسطى في عملية برامج التعاون التقني وتقديره على الصعيد الوطني ، هذه العملية التي ينظمها برنامج الامم المتحدة الانمائي . وفي ضوء الاولويات التي وضعت في برنامج التكيف الهيكلي ، ركزت المرحلة الاولى من عملية تقديرات وبرامج التعاون التقني الوطنية على هيكل أربع وزارات وطنية واحتياجاتها من الموظفين وهي وزارات التخطيط والادارة العامة والتنمية الريفية والتعليم الوطني . وعقدت في جمهورية افريقيا الوسطى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ حلقة دراسية عن التخطيط الوطني ، بدعم تقني ومالى من برنامج الامم المتحدة الانمائي . ومن المزمع تنفيذ مرحلة ثانية من عملية تقديرات وبرامج التعاون التقني الوطنية . وعلاوة على ذلك ، يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في إطار برنامجه القطري الرابع لجمهورية افريقيا الوسطى ، بتقديم الدعم لتعزيز وزارة التخطيط والاحصاء والتعاون الاقتصادي والمالي ، وهي الجهة المسؤولة في الحكومة عن تنسيق المعونة .

٢٨ - وعلى الصعيد القطاعي ، يقوم المانحون الثنائيون والمتعددو الاطراف والمنظمات غير الحكومية بتنسيق المعونة التي يقدمونها الى جمهورية افريقيا الوسطى . وتشمل الترتيبات المعتادة تعاون برنامج الامم المتحدة الانمائي مع المانحين الآخرين في مجال التنمية الريفية ، ومع البنك الدولي والولايات المتحدة في مجال تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومع عدد من المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة في قطاعي الصحة والتعليم .

جيم - تشاد

### ١ - معلومات أساسية

٢٩ - أنشئ برنامج خاص لتقديم المساعدة الاقتصادية الى تشاد عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٩٢ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . واعترفت الجمعية العامة في قرارها ٤٢/٢٠٠ ، بضرورة تقديم مساعدة انسانية للطوارئ الى تشاد وبضرورة تقديم المساعدة لتعهير البلد وتنميته ، وناشت المجتمع الدولي موافلة تقديم المساعدة الى تشاد .

### ٢ - الحالة الاقتصادية

٣٠ - أدى تكرر حالات الجفاف في تشاد الى انخفاض ملحوظ في الانتاج الزراعي في عام ١٩٨٧ وأشار على المحاصيل الغذائية ومحصول التصدير الرئيسي وهو القطن . وتزداد فيما يلي ارقام الانتاج ، بالطن ، لعام ١٩٨٧ مقتربة بالارقام المنشورة للعام السابق ، وهي واردة بين قوسين : السرعم ، ١١٠ ٠٠٠ (١٤٢ ٣٠٠) ، الغول السوداني ، ٤٢٣ ٥٠٠ (٨٠٠ ٩٥) ، الانتاج الغذائي (المنطقة السودانية الجنوبية) ، ٢٠٢ ٠٠٠ (٢٢٢ ٦٠٠) (٦٤٤ ٦٠٠) ، الانتاج الغذائي (المنطقة السودانية الوسطى) ، ٨٩ ٤٦٩ (٩٩ ٤٦٩) . القطن ،

٣١ - وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي لتشاد قد انخفض في عام ١٩٨٧ نتيجة لانخفاض الانتاج الزراعي الذي يمثل ٤٣ في المائة من اجمالي الانتاج . كما أدى انخفاض صادرات القطن في عام ١٩٨٧ الى انخفاض كل من عائدات التصدير (التي تمثل صادرات القطن ٦٠ في المائة منها) والايرادات المالية للدولة (التي تسهم صادرات القطن فيها بنسبة ٢٠ في المائة) . وانخفضت ايرادات الدولة في تشاد في عام ١٩٨٧ لثالث عام على التوالي كما ساءت حالة حساب التجارة الخارجية الذي يعاني من عجز متزايد عام ١٩٨١ وفقا لتقديرات البنك الدولي .

٣٢ - وتشير البيانات التي جمعها البنك الدولي الى أن اجمالي ديون تشاد الخارجية ، المستحقة والمدفوعة قد بلغ ١٧١,٨ مليون من الدولارات في نهاية سنة ١٩٨٦ . وبلغ اجمالي مدفوعات خدمة الديون (الاصل والفائدة) المستحقة في عام ١٩٨٦ ٣,٣ مليون من الدولارات .

### ٣ - التخطيط الانمائي وعملية المائدة المستديرة

٣٣ - نظراً لأن الخطة المؤقتة (١٩٨٦ - ١٩٨٨) هي الان في عامها الثالث ، تقوم الحكومة حالياً بوضع خطة ائتمانية للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ . ويقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بتقديم تمويل للأعمال التحليلية التي ستجرى فيما يتعلق بعملية التخطيط هذه .

٣٤ - وبعد مؤتمر المائدة المستديرة المعنى بتشاد الذي عقد في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، عقدت مشاورات قطاعية بشأن القطن في واشنطن العاصمة في شهر ايار/مايو ١٩٨٦ وبشأن قطاع الزراعة والحراجة والرعى في نجامينا في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ وبشأن قطاع النقل والاتصالات في نجامينا في شهر شباط/فبراير ١٩٨٨ . وتجري حالياً الاعمال التحضيرية لمشاورات خاصة لتعزيز وتنمية المنطقة الشمالية (بوركينا - أنيدي - تيبستي) ستعقد في الجزء الاخير من عام ١٩٨٨ . وقد قامت ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتمويل خدمات استشارية لمساعدة حكومة تشاد في إعداد الوثائق الازمة لهذه المشاورات الخامسة وللمشاورات المتعلقة بالموارد البشرية (المصحة والتعليم) المقرر اجراؤها في اوائل عام ١٩٨٩ . ومن المقرر أيضاً ان تجري في هذه الفترة المشاورات المتعلقة بالمناعة .

### ٤ - الاحتياجات والمساعدة في حالات الطوارئ

٣٥ - في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وجهت حكومة تشاد نداء من أجل الحصول على منح غذائية ومساعدة مالية حتى تتمكن من سد العجز الغذائي الذي قدر بأنه يبلغ ١٤ طن . وكان مطلوباً أموال لشراء ٣٦٥٠٠ طن من الحبوب و ٧٦٠٠ طناً من الزيوت الغذائية و ٣٢٨٥ طناً من السكر من السوق المحلية ولتمويل استيراد ٥٠٠٠ طن من الحبوب و ٧٦٠٠ طناً من الالبان . واعتبر أن هذه الكميات تمثل الحد الأدنى من الاحتياجات المطلوبة . وعلاوة على ذلك ، تأمل الحكومة في انشاء مخزون امني يتمثل في ٣٠ طن من الحبوب . وقدر المبلغ اللازم لتفعيل تكاليف الشراء من السوق المحلية والنقل والتخزين ب ١٣ مليون دولار . وبعد النداء الذي وجهته الحكومة قدم المانحون التالية أسماؤهم منحاً غذائية :

الكمية بالطنان

٧٣١٥

٣٠٠

٢٠٠

٤٠

٢٠٠

٢٠٠

٣٢٥

الجهة المانحة

برنامج الأغذية العالمي

جمهورية المانيا الاتحادية

صندوق المعونة والتعاون

مجلس السكر الافريقي الملغاشي

رابطة جمعيات الصليب الاحمر

وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

هيئة التعاون السويسرية

١٦٦٨٠

المجموع

=====

٣٦ - وفي شهر آذار/مارس ١٩٨٨ وجهت الحكومة نداء طبّت فيه مساعدة مالية قدرها ٤٧ مليونا من فرنكـات الاتحاد المالي الافريقي لتفطـية تـكالـيف نـقل ٧٥٠٠ طـن مـنـ المسـاعدـةـ الىـ المـنـاطـقـ التـيـ يـوجـدـ بـهـاـ عـجـزـ .

المساعدة الأخرى المقدمة من الأمم المتحدة

٣٧ - عانى الاقتصاد الوطني لتشاد من ضغط شديد نتيجة لحالات الطوارئ التي سادت البلد في أعقاب الجفاف المدمر الذي حدث في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتشرد أعداد كبيرة من الناس من مقاطعة بوركـو - ايبـنـدي - تـيـبـسـتـيـ ، الشـمـالـيـةـ بـصـبـبـ النـزـاعـ المـسـلـحـ . وقد قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الأغاثة في حالات الكوارث ، في إطار برنامج لمساعدة ضحايا النزاع المسلح في الشمال ، بتقديم المساعدة في تعبئة مبلغ ٧,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة من المجتمع الدولي . وقدم المانحون الثنائيون ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية معونة طوارئ في شكل بطاطين وخيم وأدوية وأغذية وملائج ومواد أخرى للاغاثة كما قدموا مساعدة من أجل تنفيذ مشروع لإعادة التأهيل .

٣٨ - وتعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع البنك الدولي ومنظمـةـ الأمـمـ المتـحدـةـ لـلـأـغـذـيةـ وـالـزـرـاعـةـ (الفـاوـ)ـ ، في إطار برنامج للخدمـاتـ الأسـاسـيـةـ المـتكـاملـةـ لـتـوفـيرـ الآـبـارـ وـالـمـعـدـاتـ وـمـرـاـفـقـ التـدـرـيـبـ الـلاـزـمـةـ لـتـعـزـيزـ التـشـقـيفـ الـمحـبـيـ وـالـزـرـاعـةـ عـلـىـ نـطـاقـ مـفـيرـ . لـلـمـنـاطـقـ الـرـيفـيـةـ فـيـ تـشـادـ . وهـنـاكـ ماـ يـقـرـبـ مـنـ ٦٠٠٠ـ شـخـصـ فـيـ ١٥٠ـ قـرـيـةـ فـيـ مـقـاطـعـتـيـ كـانـيـمـ وـماـيـوـ - كـيـبـيـ تـلـقـواـ بـالـفـعـلـ مـسـاعـدـةـ وـيـجـريـ حـالـيـاـ

التوسيع في هذا البرنامج . واستخدمت اليونيسيف تبرعا خاصا في تقديم المساعدة التي حكومة تشاد في تنفيذ برنامج للتحصين على معيدي البلد . كما تعمل اليونيسيف بنشاط في مجالات رعاية صحة الام والطفل والتنفيذ وتدريب معلمي المدارس الابتدائية .

٣٩ - واستمرت في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ عودة التشاديين التقليدية والمنظمة الى بلددهم بـأعداد كبيرة ، تلك العودة التي بدأت في عام ١٩٨٦ . وقد أفاد تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه بحلول نهاية عام ١٩٨٧ كانت المفوضية قد ساعدت في إعادة دمج ما يقرب من ٩٧ ٠٠٠ من العائدين التشاديين . وقد استخدمت التبرعات المقدمة من مجتمع المانحين والتي بلغت ٣ ملايين من الدولارات لتلبية الاحتياجات المحلية الأساسية ولتوفير الأدوات الزراعية والبذور . وتم توزيع أغذية الاغاثة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي . وما زال يجري تركيب معدات الإمداد بالمياه حسب الحاجة . وقد استندت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة تنفيذ البرنامج الأساسي لأنشطة الزراعة في الشرق الى مؤسسة German Agro Action كما استندت مهمة تقديم المساعدة ومعظمها في جنوب تشاد الى رابطة جمعيات الصليب الاحمر وجمعية الصليب الاحمر التشادية .

#### خطر الجراد

٤٠ - تراقب الحكومة الحالة فيما يتعلق بفارات الجراد في البلدان المجاورة وهي على استعداد للمشاركة في الجهود المنسقة في حالة غزو الجراد لتشاد . وتتفق الفاو على أهمية الاستعداد لتقديم المساعدة .

#### دال - غامبيا

##### ١ - معلومات أساسية

٤١ - بدأ البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى غامبيا استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٣٦ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ لمساعدة البلد على تلبية احتياجاته الملحة في مجال الإنشاء والتعهير . وفي القرار ٢٠٥/٤٢ ، أدرجت الجمعية العامة غامبيا ضمن البلدان التي نوشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه إليها وزيادته .

### ٢ - برنامج الانتعاش الاقتصادي

٤٢ - هناك نتائج إيجابية آخذة في الظهور لبرنامج الانتعاش الاقتصادي الذي اعتمدته حكومة غامبيا في عام ١٩٨٥ ومدّنته في منتصف عام ١٩٨٦ لفترة ثلاث سنوات أخرى . والبرنامج ، الذي ينطوي على تدابير للتكييف شاملة وواسعة النطاق وتهدّف إلى إعادة التوازن المالي إلى البلد مع إرساء الأساس لنمو قابل للاستمرار ، يلقي الدعم بتمويل خارجي من صندوق النقد الدولي في إطار مرفق التكييف الهيكلي التابع للمصدقون كترتيب احتياطي لمدة ١٣ شهراً فيما يتعلق ببرنامج الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ ، وبقرض للتكييف الهيكلي مقدم من البنك الدولي .

٤٣ - وقد استؤنف النمو الاقتصادي نتيجة للجهود المبذولة من أجل التكييف ، والعائدات المترتبة على المناخ المواتي ، وتوافر التمويل الرئيسي بشروط تساهيلية . وفي الوقت ذاته ، خفت الضغوط التضخمية ، وانخفضت المبالغ المتاخرة بالنسبة للمدفوعات الخارجية ، وزادت الاحتياطيات زيادة كبيرة . بيد أن غامبيا لازال تواجه حالات من عدم التيقن الاقتصادي نظراً لضيق نطاق قاعدتها الإنتاجية وضعف اقتصادها الشديد إزاء التطورات الخارجية . ويعد استمرار تنفيذ تدابير الاقتصاد الكلي والتدابير الهيكيلية الملائمة أمراً أساسياً لضمان التقدم الاقتصادي للبلد وقدرته على البقاء مالياً في المستقبل .

### ٣ - الأداء الاقتصادي والمالي

#### النمو الاقتصادي

٤٤ - تجاوز الأداء الاقتصادي والمالي في غامبيا في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ الأهداف المحددة في برنامج الانتعاش الاقتصادي . ويقدر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ ، ومن المتوقع أن يرتفع بما لا يقل عن نسبة ٤ في المائة في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ بما يعكس توسيعاً في القاعدة العامة للإنتاج . وما كان له أهميته بالنسبة لمعدل النمو القوي في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ الزيادة الحادة في انتاج الفول السوداني والذي نتج عن اقتران الظروف الجوية المواتية بارتفاع الأسعار المدفوعة للم المنتجين . كما حققت قطاعات أخرى انتعاشًا . فقد جرى التوسع في أنشطة البناء في القطاعين الخام والعام ، وزادت الحصائل المتاحة من السياحة ، كما شارك النشاط التجاري بوجه عام في التوسيع الاقتصادي . وساعدت السياسات التي انتهجتها غامبيا فيما يتعلق بتحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة على تقوية شقة القطاع الخام .

### التضخم

٤٥ - انخفض معدل التضخم انخفاضا ملحوظا ، إذ هبط من معدل سنوي قدره ٧٠ في المائة في الفترة ١٩٨٦/١٩٨٥ الى ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ والى معدل سنوي قدره ١٠ في المائة خلال الفترة من تموز/يوليه الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

### السياسة المالية

٤٦ - في ميزانية الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ ، زادت رسوم الواردات المفروضة على بعض الاصناف وخففت بالنسبة لسلع أساسية أخرى بفرض تشريع عمليات إعادة التصدير ، وكجزء من ميزانية الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ ، أدخلت إصلاحات على قانون ضريبة الدخل ، وتم تعزيز إدارتي الإيرادات والجمارك المركزيتين ، وفرضت قيود مشددة على الإعانات والمكافآت الشخصية . وكما حدث خلال العامين السابقين ، استمر تجميد الأجور في الخدمة المدنية في إطار ميزانية الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ مع اعتزام تخفيف عدد موظفي الخدمة المدنية . وتم ترشيد الاعتماد المخصص للمصروفات الإنمائية عن طريق اتباع نهج أكثر دقة في اختيار المشاريع . وعلى الرغم من ذلك ، من المتوقع أن يكون العجز في ميزانية الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ عاليا بنسبة ١٩,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تسديد الجزء الأكبر من الدين المتكمد عن طريق مجلس تسويق المنتجات غامبيا . ومن المتوقع أن ينخفض العجز بعد ذلك .

### الحسابات الخارجية

٤٧ - تحسن الموقف الخارجي لغامبيا عموما نتيجة لحدوث انخفاض في العجز في ميزان المدفوعات من ١٩,٣ من مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة في الفترة ١٩٨٦/١٩٨٥ الى ٧,٣ من مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ نتيجة لزيادة التحويلات الرسمية والتدفقات الرأسمالية إلى الداخل ، فضلاً عما وفرته الصادرات غير الرسمية للنظام المصرفي من حصائر من القطع الأجنبى . ومن المتوقع أن يطرأ انخفاض آخر على ميزان المدفوعات بوجه عام في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٧ ليصبح ١٦,٤ من مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة . بيد أن العجز في الحساب الجاري قد ازداد في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ ، ويعزى ذلك جزئيا إلى حدوث توسيع شديد في الواردات اقتربت بنشاط محلى أكثر انتعاشا .

٤٨ - وزاد الاحتياطي الرسمي الإجمالي من ١٦,٣ من مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة في تموز/يوليه الى ١٤,٩ من مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة بحلول نهاية عام ١٩٨٧ ، في حين انخفضت متاخرات المدفوعات الخارجية ب نحو ٣٣ من مليارات وحدات حقوق السحب الخاصة .

#### ٤ - المساعدة الخارجية وعملية المائدة المستديرة

٤٩ - لايزال تدفق المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف والمساعدة المقدمة من الامم المتحدة الى غامبيا متماشيا مع الاهداف الانمائية ذات الاولوية لهذا البلد . ويقدم البنك الدولي دعما قويا لقطاع الزراعة في غامبيا ، ويساعد الاتحاد الأوروبي في زيادة إنتاج الاغذية ومعدلات إنتاجيتها ، بما في ذلك مصائد الاسماك ، وتساعد وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في إجراء البحوث الزراعية وإدخال المحاصيل الجديدة . ويشتمل البرنامج القطري الرابع لغامبيا الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة الانمائي على توفير الدعم في مجال الموارد المائية وفيما يتعلق بالصحة الحيوانية وزراعة البساتين . كما يوجه برنامج الامم المتحدة الانمائي مساعدته لتعزيز الهيكل المؤسسي للحكومة . ويقوم مندوق النقد الدولي ووكالة التنمية لما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، جنبا الى جنب مع البنك الدولي ، بتوفير الدعم في مجالات التخطيط والتمويل والإدارة الاقتصادية ، وهي مجالات رئيسية لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي بنجاح .

٥٠ - وفي إثر الاجتماع الاول من اجتماعات المائدة المستديرة لغامبيا ، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، أُجريت سلسلة من المشاورات القطاعية ، كان آخرها المشاورات المتعلقة بالزراعة والمياه ، والتي عقدت في بانجول في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ .

#### هـ - مدعشقر

##### ١ - معلومات أساسية

٥١ - بدأ برنامج خاص لتقديم المساعدة الاقتصادية لمدغشقر في عام ١٩٨٤ استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٨٤ المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ لمساعدة ذلك البلد على مواجهة آثار الاعاصير والفيضانات التي حدثت . وقد لاحظت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٠٥/٤٢ أن الاعاصير والفيضانات تصيب مدغشقر بصفة دورية ، وأن تنفيذ برامج التعمير والانعاش يتطلب تعبئة موارد تتجاوز إمكانيات البلد . وأدرجت الجمعية العامة مدغشقر في قائمة البلدان التي وجهت بصدرها نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إليها .

## ٢ - الناتج في عام ١٩٨٧

٥٣ - نما اقتصاد مدغشقر بمعدل ١٦٪ في المائة في عام ١٩٨٧ ، بالقيمة الحقيقة . ومع تزايد السكان بمعدل سنوي يقدر بـ ٣٪ في المائة ، استمر الدخل الفردي الحقيقي في مدغشقر في الانخفاض . كما أن الناتج الزراعي ، الذي كان يتزايد بمعدل سنوي يبلغ ٣٪ في المائة ، يتماًأياً بمعدل أقل من معدل نمو السكان .

### الزراعة

٥٤ - لم تكن الاحوال المناخية مواتية للناتج الزراعي في مدغشقر في عام ١٩٨٧ . وقد أحدثت الفيضانات التي حدثت في مناطق الهضاب العليا في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٧ بعض الأضرار بمحصول الأرز الرئيسي . وفي الطرف الجنوبي للبلد ، أدى استمرار الجفاف المزمن حتى نيسان/ابريل إلى سوء التغذية في تلك المنطقة . وقد تأخرت الرياح الموسمية في ١٩٨٧-١٩٨٨ مما أدى إلى ضعف المحصول الأول للأرز وتأخير المحصول الرئيسي لمدة شهر .

## ٣ - محاولات تشبيب الاقتصاد

٥٥ - في عام ١٩٨٨ دخلت مدغشقر عامها الخامس على التوالي لتنفيذ تدابير تكييف جادة ، وُضعت بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وتستمر هذه الجهود في إطار السياسة الهيكلية للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ ، وهدفها الرئيسي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وال الصادرات . والأمل معقود على أن يؤدي استمرار عملية إطلاق حرية التجارة وزيادة تخفيض قيمة الفرنك الملغاشي ، بنسبة ٤٥٪ في المائة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، إلى تشجيع المنتجين والمصدرين على التركيز على تجهيز وتسويق المواد التصديرية ، على أن يتبع ذلك ، في مرحلة لاحقة ، استثمار جديد في الأنشطة التي تتمتع فيها مدغشقر بمواياها نسبية . ومع ذلك ، يلزم على ما يبدو المزيد من الإصلاحات المتعلقة بالسياسة العامة . وفي مرحلة التكيف في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ ، سيولى اهتمام خاص لزيادة فعالية تخصيص الموارد العامة واستخدامها . وهكذا ، من المقرر أن تتضمن هذه المرحلة تعزيز العمليات المتعلقة بالميزانية والإصلاحات الرئيسية في القطاع شبه الحكومي ، وإعادة تشكيل هيكل القطاع المالي ، بما في ذلك المصارف المملوكة للدولة .

٥٥ - واحتل عدد من القضايا الرئيسية مركز الصدارة ويحظى بالاهتمام :

(١) ان المشاكل الاجتماعية الناشئة من التخفيضات المتواترة لقيمة الفرنك الملغاشي التي أدت إلى خفض سعر الصرف الفعلي إلى النصف بالمقارنة بعام ١٩٨٣ وتنفيذ تدابير أخرى للتكيف الهيكلي ، تشير القلق . وتقوم رابطة من الجهات المانحة ، تعمل مع حكومة مذخر ، بالنظر في سبل تخفيف حدة هذه المشاكل .

(ب) ان حالات نقص التغذية والمشاكل الصحية التي تؤثر على أطفال البلد ، وارتفاع معدل وفيات الرضع ، أمران يرتبان بما شهدته دخل الفرد في مذخر من هبوط طال أمده . إذ ان التقديرات المستخلصة من الدراسات تشير إلى ان حوالي ٨٠ في المائة من الأطفال الملغاشيين الملتحقين بالمدارس يعانون من نقص التغذية ، مما يحدث آثارا خطيرة بالنسبة لنومهم البدني والعقلي . وهناك اتفاق عام على ان الحاجة ماسة لمعالجة محة أكثر الفئات ضعفا في مذخر وعلى إدخال هذه الاعتبارات الاجتماعية في البرامج الاقتصادية الشاملة . وقد أشار البنك الدولي إلى أنه على استعداد للناظر في تقديم الدعم ، ويؤمن أن يكون مع جهات مانحة أخرى ، إلى برنامج عمل متوسط وطويل الأجل تكون عناصره إيجاد فرص عمل ، وبرنامج تغذية ، وبرنامج أدوية أساسية ، وبرامجه رفاه الطفل والأسرة وتقدير للترابط بين السكان ومختلف القطاعات .

(ج) هناك قلق متزايد بشأن تدهور البيئة في مذخر ، ولاسيما مشكلة إزالة الأحراج . وقد أنشئت ضمن المديرية العامة للتخطيط وحدة دائمة لمعالجة المسائل المتعلقة بالبيئة .

#### ٤ - المساعدة الخارجية وتنسيق المعونة

٥٦ - في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عقد في باريس الاجتماع الخامس للمجموعة الاستشارية المعنية بمذخر ، تحت رعاية البنك الدولي . وفي هذا الاجتماع ، عرضت حكومة مذخر استراتيجيتها لاستمرار التكيف الهيكلي في المستقبل القريب وأعلنت الجهات المانحة تبرعها بما يبلغ مجموعه ٧٠٠ مليون دولار لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

٥٧ - واستمرار وتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة إلى حكومة مذخر وهي تتطلع بمرحلة أخرى من تدابير التكيف الصعبة ، سيتطلب وجود آلية قوية لتنسيق المعونة . وقد بدأ في عام ١٩٨٧ مشروعان جديدان بتمويل من برنامج الأمم المتحدة

الأنمائي يتعلّقان بتعزيز إدارة المعونة الخارجية . ويرمي المشروعان إلى زيادة قدرات المديرية العامة للتخطيط المسؤولة عن تنسيق جميع المساعدات الإنمائية الخارجية المقدمة للبلد . ويعزز أحد المشروعين قدرة المديرية على تقييم المشاريع في حين يعزز الآخر قدرتها على تنسيق المعونة الخارجية . واشتراك المديرية والبنك الدولي في إعداد المشروعين ويقومان بتنفيذهما .

٥٨ - وطوال السنة الماضية ، عُقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية في مدغشقر مما سمح بتبادل المعلومات بين إدارات الحكومة والمانحين المعنيين . وتطورت هذه الاجتماعات إلى الجوانب الاجتماعية للتكييف الهيكلي والأمن الغذائي والحراجة والبيئة وحالات الطوارئ .

### ثالثا - المكتب الإقليمي للدول العربية والبرامج الأوروبية

#### الف - اليمن الديمقراطية

##### ١ - معلومات أساسية

٥٩ - أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات التي شهدتها اليمن الديمقراطية في آذار/مارس ١٩٨٢ على نحو لم يسبق له مثيل إلى أضرار شديدة وخسائر في الأرواح . فقد قُتل عدد الوفيات بما يقرب من ٥٠٠ شخص ، كما شرد الآلاف ، ونفقت آلاف من الماشي . وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٥٠/٣٧ ووجهت فيه مناشدة من أجل تقديم الدعم الدولي لبرامج الإنعاش والتعهيد في اليمن الديمقراطية . وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اتخذت القرار ٢٠٥/٤٢ بشأن اليمن الديمقراطية وعدد من البلدان النامية الأخرى التي تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خاصة .

##### ٢ - الخطة الخمسية الثالثة للتنمية

٦٠ - عقدت آثار كارثة الفيضانات في عام ١٩٨٢ المشاكل التي تواجه اليمن الديمقراطية في جهودها الإنمائية الطويلة الأجل وهي قلة الموارد الطبيعية ، وقصورة المناخ ، ووعرة الأرضي ، ونقص الأفراد المدربين . كما قوّست آثار الكارثة أهداف الخطة الخمسية الثانية للبلاد (١٩٨٥-١٩٨١) ولا تزال مضاعفاتها محسوسة . كما تأخر تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠) بسبب أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ،

وسارت الحكومة قدما في خطة استثمارية لسنة واحدة . وفي ضوء حالة الموارد التي استجابت ، وافق مجلس الشعب على خطة منقحة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . وتمكنت اليمن الديمقراطية ، بدعم من عدد من المانحين الثنائيين والمتعدد الاطراف ، من استئناف انشطتها الإنمائية بصورة تدريجية . وفي إطار الخطة المنقحة ، حدد إجمالي الاستثمار للخمس سنوات بمبلغ ٥٨٣,٩ مليون دينار يمني (قرابة ٦٩٩ ١ مليون دولار) ، وذلك بزيادة تبلغ نسبتها ٣٦ في المائة على خطة ١٩٨٥-١٩٨١ . ويخصص من إجمالي الاستثمار ٥٨ في المائة للقطاع الانتاجي ، و ١٨ في المائة للنقل والاتصالات ، و ٢٤ في المائة للمصحة والتعليم والاسكان وغير ذلك من الحاجات الإنسانية الأساسية . وحيث أنه من المتوقع أن تفطى المصادر الداخلية ٤٨ في المائة من التمويل المطلوب ، فإن التنفيذ التام للخطة سيعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الخارجية . وتتطلع وزارة التخطيط بمسؤولية تنسيق كل المساعدات الإنمائية المقدمة إلى اليمن الديمقراطية .

### ٣ - الحالة الاقتصادية

٦١ - رغم تدابير التقشف المفروضة بهدف تقيد إنفاق العملات الأجنبية ، زادت الواردات في عام ١٩٨٧ بنسبة ٣٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٦ بالعملة الوطنية ، بينما انخفضت قيمة المنتجات غير النفطية المصدرة بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨٧ بالمقارنة مع عام ١٩٨٦ . وظلت تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج في عام ١٩٨٧ عند مستوى عام ١٩٨٦ تقريرا وهو ٢٨٢ مليون دولار ، مما يظهر انخفاضا في النمو الاقتصادي في بلدان العمالة المجاورة . وانخفضت احتياطيات العملات الأجنبية للسنة الثالثة على التوالي ، فبلغت ١٠٤ ملايين دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ أي ما يمثل أقل من ثلثي مدفوعات خدمة الديون المستحقة في عام ١٩٨٨ .

٦٢ - على أن من التطورات الإيجابية اكتشاف النفط في اليمن الديمقراطية الذي أعلنت عنه الحكومة في نيسان/ابريل ١٩٨٧ . ولم يعلن بعد عن حجم الاحتياطيات ، ولكن بدأ في أواخر عام ١٩٨٧ شحن ما متوسطه ١٠ ٠٠٠ برميل في اليوم من منطقة شبوه إلى المصفاة وكان يتوقع أن تزيد هذه الكمية . وتمت الموافقة في عام ١٩٨٧ على خطط لمد خط أنابيب ، ومنحت امتيازات للمزيد من أنشطة الاستكشاف .

### ٤ - برنامج الإنعاش والتعمير

٦٣ - تضمنت تقارير سابقة أعدها الأمين العام معلومات مفصلة عن المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف الكبيرة المقدمة لتعمير وإنعاش اليمن الديمقراطية في

اعقاب كارثة ١٩٨٢ . وكما ذكر في آخر تقرير (A/42/442) ، الفرع ثالثا ، ألف) ، فقد أنجزت معظم البرامج المدعمة بالمعونة أو أوشك إنجازها . وسوف ينجذب في عام ١٩٨٨ مشروعان يمولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وهذا المشروعان هما إعادة تعمير دلتا أبيان الذي قام بتنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومشروع التحكم في الفيضانات في وادي بانا ووادي حسن الذي نفذته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

٦٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، جرت مشاورات في عدن في إطار مؤتمر عقد تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/منظمة الأغذية والزراعة كجزء من محاولة رئيسية لتقليل تعرض شبكات الري بمياه السيول في البلاد لکوارث الفيضانات .

باء - جيبوتي

#### ١ - معلومات أساسية

٦٥ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٣/٢٢ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، بدأ تنفيذ البرنامج الخام لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي في عام ١٩٧٨ لمساعدة البلاد على مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي ضاعفت منها الجفاف الشديد . ولاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٤٢ أن الأحوال المناخية الضارة وحالات الجفاف المتكررة ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين تؤثر تأثيراً مدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي .

#### ٢ - الحالة الاقتصادية

٦٦ - لم يشهد اقتصاد جيبوتي ، بوجه عام ، أي نمو حقيقي في عام ١٩٨٧ . ولم تساعد حملة الحكومة للتنفس في الميزانية ولا البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية على التوسع في القطاعين الصناعي والتجاري . وتعتقد المسؤوليات بسبب آثار الجفاف . ويستثنى من هذا الاتجاه العام ارتفاع الإيرادات من المرافق والخدمات المتممة بالميناء نتيجة لزيادة استخدام ميناء جيبوتي خلال السنة .

٦٧ - وفي أثناء عام ١٩٨٧ ، بدأت الحكومة عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين حالة الميزانية والمالية في البلاد . وقد شملت هذه التدابير وفورات في إدارة

الخدمة المدنية ، وتحسينات في جبائية الضرائب غير المباشرة ، وإعادة بناء الصناديق الاحتياطية . وتقوم الحكومة أيضا بدراسة حالة المؤسسة العامة بعنابة ، ويجري النظر في اتخاذ إجراء يتعلق بالمشاريع الصناعية العامة التي تواجه صعوبات مالية . ويوجه الاهتمام أيضا للتدابير الرامية إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص .

٦٨ - وبالاستناد إلى النتائج التي تحققت في عام ١٩٨٧ ، سوف توافق حكومة جيبوتي حملة التقشف في عام ١٩٨٨ . وتهدف ميزانية عام ١٩٨٨ إلى زيادة الإيرادات بمماطلة تحسين جبائية الضرائب غير المباشرة ، وزيادة ضرائب معينة ، وفرض ضرائب على أرباح المؤسسات العامة . أما نفقات الحكومة فستبقى عند مستوى الحد الأدنى اللازم ومتطلب الخدمة المدنية تخضع للقيود المالية . ومع ذلك ، فإن ميزانية جيبوتي ستتطلب في عام ١٩٨٨ كما في عام ١٩٨٧ وما قبله من سنوات سابقة مساعدة خارجية لجعلها ميزانية متوازنة .

٦٩ - وفي برنامج الاستثمار العام المقرر لعام ١٩٨٧ الذي تبلغ قيمته ٢٥٦ مليون دولار كان يتعين تمويله بنسبة ٧٤ في المائة من القروض الخارجية ، وبنسبة ١٨ في المائة من الهبات وبنسبة ٨ في المائة من موارد محلية . وكان يتعين تنفيذ ٦٠ في المائة من خطة عام ١٩٨٧ .

٧٠ - وزادت خدمة ديون جيبوتي الخارجية الطويلة الأجل (للحكومة والمؤسسات العامة) في عام ١٩٨٧ فبلغت ١٢,٥ مليون دولار . والمدفوعات المستحقة في عام ١٩٨٨ يتوقع أن تزيد بنسبة إضافية تبلغ ٩,٦ في المائة ليصبح ١٤,٨ مليون دولار .

#### الطاقة الحرارية الأرضية

٧١ - أشار الاستكشاف إلى إمكانات جيدة لجيبوتي في ميدان الطاقة الحرارية الأرضية . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اجتمع المانحون الرئيسيون لبحث تطوير هذا القطاع وجرى توخي برنامج استثماري تقارب قيمته من ٦٠ مليون دولار ، وأعرب المانحون عن اهتمام بالمشاركة . وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يظل مسؤولاً عن التوجيه التقني للمشروع وأن يمول أيضا دراسة جدوى .

#### ٣ - الجفاف

٧٢ - رغم أن الجفاف يشكل حالة مزمنة في جيبوتي إلا أن عام ١٩٨٧ اتسم بالجفاف بصفة خاصة . ولاحظت بعثة مشتركة ، اضطلع بها برنامج الأغذية العالمي/حكومة جيبوتي في

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، إن ٥٠٠٠ من الرجال قد تأثروا تأثراً خطيراً وأن كثيرون من مواشיהם قد نفقت . وتأثرت المنطقة الشمالية بصفة خاصة واعتبرت الحالة كارثة كما في المناطق الواقعة على حدود أثيوبيا حيث توجد حالة طوارئ . وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ وجهت حكومة جيبوتي نداء إلى المجتمع الدولي للمساعدة في مواجهة آثار الجفاف ، وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينسق الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد . ولهذا الفرض ، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على منحة طوارئ بمبلغ ٣٠٠٠ دولار لشراء بناء متنوعة وخدمات خبير استشاري يساعد الحكومة في إعداد المشاريع .

#### ٤ - اللاجئون

٧٣ - زاد وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من الضغط على موارد جيبوتي ولا تزال جهود التوطين مستمرة . ومن بين اللاجئين الذين بلغ عددهم وفقاً لحكومة جيبوتي ١٦٧١٥ لاجئاً في نهاية عام ١٩٨٦ ، أعيد إلى الوطن ٣٥٩١ لاجئاً منهم بمنهاية عام ١٩٨٧ . ويقوم برنامج الأغذية العالمي بمساعدة نحو ١٣٠٠٠ لاجئاً في جيبوتي .

#### ٥ - تنسيق المعونة

٧٤ - في إطار الترتيبات التي وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، تسلم رئيس وزراء جيبوتي مسؤولية التخطيط . ويقع في إطار هذه الولاية تشجيع تنسيق الانشطة الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام ، وتنظيم مشاريع الاستثمار العامة . ودعم قدرة الحكومة في ميدان التخطيط ، سوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية بمبلغ ٥٥٤٠٠٠ دولار في إطار مشروع سيدا العمل به في منتصف عام ١٩٨٨ .

٧٥ - وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي سوف تقوم به الطاقة الحرارية الأرضية في خطط الطاقة في جيبوتي ، فقد تأجل اجتماع المائدة المستديرة بشأن الطاقة إلى نهاية عام ١٩٨٨ عندما يكون من الممكن أن تؤخذ في الاعتبار نتائج استكشاف الطاقة الحرارية الأرضية .

٧٦ - ويجري الاطلاع ببرنامج الرعاية الصحية للأم/الطفل في جيبوتي بجهود منسقة يقوم بها عدد من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية المحلية . وعلى المستوى الإقليمي فإن أنشطة الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية التي تعتبر جيبوتي من أعضائها قد دعمتها جهود منسقة لاسيما من جانب البنك

الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني .

#### رابعا - المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

##### فانواتو

###### ١ - معلومات أساسية

٧٧ - بدأ برنامج خاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى فانواتو ، وهي بلد نامي جزري ، استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ٣٨/٣٨ المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . ووصف تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي قامت بزيارة فانواتو في حزيران/يونيه ١٩٨٤ (انظر A/39/388 ، المرفق) الاحتياجات الإنمائية العاجلة للبلد وقدم معلومات عن الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية . وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٢/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، إدراج فانواتو في قائمة أقل البلدان نموا وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم المساعدة إلى فانواتو في التحضير لاجتماع المانحين وتنظيمه . وفي ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ نكست فانواتو بإعصار أوما المدمر . وفي قراره ١٥/١٩٨٧ المعتمد في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، ناشد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجتمع الدولي أن يستجيب بسخاء لاحتياجات فانواتو المتعلقة بإعادة التعمير . ولاحظت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٥/٤٢ أن فانواتو لاتزال تعاني من قيود شديدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، ولاسيما نتيجة للأثار المدمرة والخسائر في الأرواح التي تسبب فيها إعصار أوما . وفي ذلك القرار ادرجت الجمعية العامة فانواتو في قائمة البلدان التي صدرت مناشدة بشأنها للمساعدة الدولية .

###### ٢ - إعصار أوما

٧٨ - يرد وصف آثار ونتائج إعصار أوما على اقتصاد فانواتو في الفرع رابعا بـ من الوثيقة A/42/442 المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ . وتوضح تلك الوثيقة أيضا تدابير الأغاثة وإعادة التعمير التي اضطاعت بها حكومة فانواتو بعد الإعصار . وكان المهم من بينها عقد اجتماع مشترك لمانحى المعونة في بورت فيلا عاصمة فانواتو في ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧ تم تنظيمه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفي

هذا الاجتماع ، قدمت الحكومة برنامج اعادة تعمير يتالف من ٥٢ مشروعًا بتكلفة تقديرية تبلغ ١٥,٣ مليون دولار .

### ٣ - تنسيق المساعدة والمعونة الخارجيتين

٧٩ - في الاجتماع المشترك لمانحى المعونة الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، أعلن المانحون الثنائيون ووكالات المعونة المتعددة الاطراف ومنظومة الامم المتحدة عن التبرع بمساعدة مالية وتقنية تبلغ ٩,٧ مليون دولار للمساعدة في الوفاء باحتياجات إعادة تعمير فانواتو .

٨٠ - وتم أيضًا معالجة الاحتياجات الانمائية الاطول أجلًا لفانواتو . ويقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بمساعدة حكومة فانواتو في تنظيم وتمويل اجتماع مائدة مستديرة سيعقد في جنيف في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . ويجري إعداد الوثائق التي تصف الحالة الاقتصادية للبلد وسياسات الحكومة المتعلقة بالاقتصاد الكلي وأهدافها وأولوياتها الانمائية واحتياجات البلد ذات الاولوية من المساعدة الخارجية ، وسيتم توفيرها قبل الاجتماع . وستشمل الوثائق أيضًا صورة مفصلة لكل مشروع من المشاريع المقترحة . ويقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي أيضًا بإعداد حصر للمساعدات الانمائية التي قدمت الى فانواتو خلال عام ١٩٨٧ من قبل المانحين الثنائيين والوكالات المتعددة الاطراف ومنظومة الامم المتحدة .

### خامسا - المكتب الاقليمي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

#### الف - اكواדור

##### ١ - معلومات أساسية

٨١ - في ٣٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٧ القرار ١٧/١٩٨٧ الذي دعا فيه الى المشاركة التامة من جانب المجتمع الدولي في تعمير وانعاش المناطق المتضررة في اكوادور بسبب الزلازل المدمرة التي وقعت في ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٨٧ . وكما ذكر في الفرع خامساً ألف من الوثيقة A/42/442 ، قدرت بعثة متعددة التخصصات زارت اكوادور في الفترة من ٢١ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ الاضرار المباشرة التي لحقت بالهيكل الاساسي الاجتماعي والاقتصادي لاكوادور

بما يبلغ ١٨٥ مليون دولار والاضرار غير المباشرة بما يبلغ ٨١٥ مليون دولار . وقد تقرير البعثة<sup>(٢)</sup> عدد الارواح التي فقى بـ ١٠٠٠ . وفي قرارها ٢٠٥٤٢ ، ادرجت الجمعية العامة اكواדור في قائمة البلدان التي نوه المجتمع الدولي ان يستجيب بسخاء لاحتياجاتها المحددة .

## ٢ - الحالة الاقتصادية والمالية

٨٢ - ضاعفت زلزال آذار/مارس ١٩٨٧ التي شهدتها اكواדור المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية الموجودة بالفعل . واستلزمت إعادة التأهيل وإعادة التعمير نفقات مالية من جانب الحكومة لم يكن مخططا لها وكانت إيرادات التصدير أقل كثيرا مما كان متوقعا قبل الزلزال نتيجة للتدمير الشديد لخط أنابيب النفط الذي أوقف المادرات من النفط لمدة ثمانية شهور .

### ميزان المدفوعات

٨٣ - بلغ الدخل من صادرات إكواדור من النفط الخام ومشتقاته في عام ١٩٨٧ ما قدره ٧٦٤ مليون دولار مقابل ٩٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وبلغت قيمة صادرات إكوادور بخلاف النفط في عام ١٩٨٧ ما مقداره ١٦٣ من بلايين الدولارات ، وهو تقريبا نفس المستوى في عام ١٩٨٦ ، مما يجعل قيمة مجموع الصادرات ١٦٩ من بلايين الدولارات . وارتقت فاتورة الواردات في عام ١٩٨٧ إلى ١٦٨٨ من بلايين الدولارات ، وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى المشتريات من المعدات الرأسمالية لبرنامج إعادة التعمير المتعلق بالزلزال والواردات من النفط والمنتجات النفطية والتكلفة الاعلى للواردات . وببلغ العجز لعام ١٩٨٧ في الحساب الجاري ٧٧٦ مليون دولار ، على الرغم من قرار الحكومة القاضي بتاجيل دفع نحو بلايين دولار في الأصل والفائدة على الدين الخارجي .

### الاداء القطاعي

٨٤ - توضح تقديرات الحكومة ان القطاعات المنتجة غير النفطية لاكواדור قد اظهرت في عام ١٩٨٧ نموا اضعف بكثير مما تحقق في عام ١٩٨٦ . فقد انخفض نمو الانتاج الزراعي الموجه نحو التصدير من ١١ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٥,٦ في المائة في عام ١٩٨٧ ، بينما انخفض نمو الانتاج الزراعي للسوق المحلية من ٥,٥ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٣,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ . ولم يمل التوسع في الانتاج الصناعي في عام ١٩٨٧ إلا إلى ١ في المائة ، وسجلت انشطة التشييد والنقل معدل نمو يبلغ ٢,٥ في المائة كما نمت النشطة التجارية والمالية بما يبلغ ١,٨ .

- ٨٥ - وتسبب التباطؤ في نمو القطاعات المنتجة غير النفطية في ارتفاع المعندي العام للبطالة إلى ١١ في المائة من القوى العاملة . وكان هناك انخفاض في الدخل الحقيقي لشريحة كبيرة من السكان مع فشل الزيادات في الأجور في مواكبة معدل التضخم الذي تسارع بمعدل سنوي يبلغ ٣١ في المائة في عام ١٩٨٧ مقابل ٣٧,٤ في المائة في عام ١٩٨٦ . وأسهم هذا ، مع المستوى الأعلى للبطالة ، في إضعاف ملحوظ للطلب المحلي .

#### الحالة المالية

- ٨٦ - كان العجز في القطاع العام لإcuador أقل بمقدار طفيفة في عام ١٩٨٧ منه في عام ١٩٨٦ ، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى تأجيل مدفوعات الدين الخارجي . وقد عزت الحكومة العجز عن عام ١٩٨٧ الذي بلغ ٥٢ بليون سوكير (نحو ٣٠٥ مليارات على الدولارات على أساسى سعر صرف متوسط في عام ١٩٨٧ قدره ١٧٠ سوكيرا لكل دولار من الولايات المتحدة) بصورة رئيسية إلى الاستثمارات في برنامج إعادة التعمير بعد الزلازل وأثر التضخم على برامج الأشغال العامة الجارية . وتم تمويل العجز من قروض من المصرف المركزي .

#### ٣ - المساعدة الخارجية

- ٨٧ - حدد تقرير البعثة المتعددة التخصصات<sup>(٢)</sup> ، التي زارت إيكوادور في آذار/مارس ١٩٨٧ بعد الزلازل ، القطاعات والمناطق الجغرافية التي ينبغي إعطاؤها أولوية في إعادة التأهيل وإعادة التعمير . وأعادت حكومة إيكوادور طلبات المساعدة في مشاريع محددة . وكانت هناك حاجة إلى المساعدة التقنية والتنوعية فضلاً عن التعاون التقني .

- ٨٨ - وكما جاء في الفرع خامساً ألف من الوثيقة A/42/442 فقد قدمت المساعدة الطارئة بعد الزلازل إلى إيكوادور من جانب عدد من وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة . وبلغ مجموع المساعدة الطارئة المقدمة إلى إيكوادور من برامج ووكالات الأمم المتحدة ٤٥٨٤٥٠ دولاراً . وبالإضافة إلى ذلك وجّه المانحون الثنائيون ٣١٣٢٨٥ دولاراً من المساعدة الطارئة إلى إيكوادور عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

- ٨٩ - وقدم المانحون الثنائيون والاتحاد الاقتصادي الأوروبي مساعدات طارئة مباشرة تقديرية وعينية إلى إيكوادور تبلغ قيمتها ٧,٥ مليون دولار . وشمل هذا توفير البطاطين والخيام والغذية والأدوية واللقاحات ومعدات التطهير . وبلغت المساعدة الطارئة من

المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة نحو ٧٠٠ ٠٠٠ دولار بينما بلغت التبرعات الثنائية الموجهة عن طريق الصليب الأحمر ٧٣٠ ٠٠٠ دولار .

٩٠ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لمرحلة إعادة التأهيل وإعادة التعمير ، بينما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تبلغ قيمتها ١١ مليون دولار من احتياطي البرنامج الخارجي استخدمت في مشروعين من مشاريع إعادة التعمير الإسكاني . وكان هذان المشروعان حافزا إلى تقديم مدخلات إضافية : فبموجب برنامج الغذاء مقابل العمل قدم برنامج الأغذية العالمي أغذية تبلغ قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار وأوضح مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أنه سيسمى بمبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار كما تبرعت السويد بـ ٣٣٣ ٠٠٠ كرون أي نحو ٣٣٣ ٠٠٠ دولار .

#### ٤ - تنسيق المعونة

٩١ - إن مجلس التخطيط القومي هو الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنسيق المساعدة الخارجية لإكوادور . كما يقوم المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة لاغراض التنمية في إكوادور بدور نشط في تعزيز تنسيق المساعدات الخارجية .

#### باء - السلفادور

##### ١ - معلومات أساسية

٩٢ - في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أصبت سان سلفادور والقرى المتاخمة لها بزلزال أودى بحياة ٢٠٠ شخص وأسفر عن إصابة أكثر من ١٠ ٠٠٠ آخرين بجراح وأضر بنحو نصف مليون شخص . وقد وجهت الجمعية العامة في قرارها ٢٤١ المؤرخ في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ نداءً إلى جميع الدول للمساهمة بمساهمة في جهود الإغاثة والتعمير ، وطلبت من الأمين العام تعيئة الموارد لمساعدة في هذه المهمة . كما اعتمدت الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ قرارها ١٩٤/٤١ الذي ناشدت فيه المجتمع الدولي أن يواصل ويزيد مساعداته للسلفادور . وترد في الفرع الخامس باء من الوثيقة A/42/442 الإجراءات المتخذة عقب اعتماد الجمعية العامة لهذين القرارين . وفي قرارها ٢٠٣/٤٢ أعربت الجمعية العامة عن قلقها لأن الجهود التي تبذلها حكومة السلفادور قد قيادتها وعاقبتها المشاكل الاقتصادية والمالية الخطيرة القائمة التي تفاقمت نتيجة لانخفاض الكبیر في المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير ، بالإضافة إلى

الظروف غير المواتية للاسواق الدولية . وحث القرار المجتمع الدولي على موافقة الاسهام بمسخاء في تعمير السلفادور ، لاسيما بتقديم المنح والقروض المنخفضة الفوائد والطويلة الاجل .

## ٢ - المساعدات الخارجية

### الاستجابة الفورية

٩٣ - بلغت قيمة مساعدات الإغاثة التي نالتها حكومة السلفادور خلال فترة الطوارئ التي امتدت من ١٠ تشرين الأول / أكتوبر حتى ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ حسبما أفاد بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ٨٢٤ ٤٦٨ ١٣ دولاراً نقداً وعييناً . وفي الاجتماع الخاص الذي عقد في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ ، تعهدت الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدفع ما يعادل ٦٢,٨ مليون دولار ، وببلغت قيمة القروض المعلنة ١٦٨ مليون دولار ، وبذلك بلغ مجموع التبرعات المعقودة ٣٢٠,٨ مليون دولار . وبعد اعتماد القرار ٢٠٣٤٢ ، وجه الممثل الخاص للأمين العام نداء في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ إلى كبرى الجهات المانحة والمصارف المتعددة الأطراف ومنظمات الأمم المتحدة .

### حالة تمويل الإغاثة

٩٤ - أفادت حكومة السلفادور بأن قيمة الأضرار التي سببها الزلزال تبلغ ٨٧٣ مليون دولار . وأفادت وزارة التخطيط بأن حالة تمويل التعمير في ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٨٨ كانت كما يلي : بلغت القروض المتعهدة بها ١٧٥,٨ مليون دولار ، بينما بلغت الهبات ٢٩٢,٩٦ مليون دولار ، وهكذا بلغ مجموع الأموال المتعهدة بها ٤٦٨,٠٤ مليون دولار . وعلى ذلك فإن قيمة النقص في الموارد تبلغ ٤٠٤,٩٦ مليون دولار أي ٤٦,٤ في المائة من قيمة الأضرار المقدرة . وكانت الالتزامات الثنائية تمثل ٤٦,٤ في المائة من مجموع القروض ، و ٧٨,٦ في المائة من المنح ، وثلثي مجموع الأموال المتعهدة بها .

الجدول ١ - حالة تمويل التعمير في ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

<u>مجموع</u>	<u>الالتزامات</u>	<u>الهبات</u>	<u>القرضون</u>	<u>المصدر</u>	<u>الاضرار</u>	<u>القطاع</u>
١٥٠,٣	١٠٢,٠		٤٨,٣	ثنائي	٣٣٤,٠	الاسكان
٢٨,٦	٨,٤		٢٠,٢	متعدد الاطراف		
٤٩,٠٦	٣٠,٨٨		١٨,١٨	ثنائي	٩٧,٠	الصحة
١١,٨٠	١١,٨٠		٠,٠٠	متعدد الاطراف		
١٨,٦٠	١٨,٦٠		٠,٠٠	ثنائي	٦٢,٠	التعليم
٢٢,٩٠	١٤,٠٠		١٨,٩٠	متعدد الاطراف		
١,٥٠	١,٥٠		٠,٠٠	ثنائي	٣١,٠	المياه والمجاري
٤,٠٨	٠,٠٨		٤,٠٠	متعدد الاطراف		
٢٤,٥٠	٠,٠٠		٢٤,٥٠	متعدد الاطراف	٢٧,٠	الاتصالات السلكية واللاسلكية
١٤,٨٠	٠,٠٠		١٤,٨٠	ثنائي	١٩,٠	الكهرباء
١٢,٧٠	١٢,٧٠		٠,٠٠	ثنائي	٣٠,٠	النقل والمرافق
١٢,٥٠	٠,٠٠		١٢,٥٠	متعدد الاطراف		الحضرية
١,٨٠	١,٨٠		٠,٠٠	ثنائي	٥٣,٠	المباني العامة
٢,٠٠	٠,٣٠		١,٧٠	متعدد الاطراف		
٠,٠٠	٠,٠٠		٠,٠٠	-	٢٨,٠٠	الاعمال المصرفية
٠,٠٠	٠,٠٠		٠,٠٠	-	٥,٠٠	هيأكل أساسية
٠,٠٠	٠,٠٠		٠,٠٠	-		اقتصادية أخرى

## الجدول ١ (تابع)

<u>مجموع</u>	<u>الالتزامات</u>	<u>الهبات</u>	<u>القروفون</u>	<u>المصدر</u>	<u>الضرار</u>	<u>القطاع</u>
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)						
١٣,٦٠	١٣,٦٠	٠,٠٠	ثنائي		٢٥,٠	الصناعة
١٢,٠٠	٠,٠٠	١٢,٠٠	متعدد الاطراف			
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	-		١٨١,٠	التجارة
٨,٠٠	٨,٠٠	٠,٠٠	ثنائي		٢٥,٠	التممير الطارئ
٤,٠٠	٤,٠٠	٠,٠٠	ثنائي		٥٦,٠	الإزالة والتطهير
٣٧,٢٠	٣٧,٢٠	٠,٠٠	ثنائي		-	التكاليف الإدارية للتمويل والأموال
٢٨,١٠	٢٨,١٠	٠,٠٠	متعدد الاطراف			غير المخصصة
<u>٤٦٨,٠٤</u>	<u>٢٩٣,٩٦</u>	<u>١٧٥,٠٨</u>			<u>٨٧٣,٠</u>	<u>المجموع</u>
<u>٣١١,٥٦</u>	<u>٢٣٠,٢٨</u>	<u>٨١,٢٨</u>	قيمة الثنائية منه			
<u>١٥٦,٤٨</u>	<u>٦٢,٦٨</u>	<u>٩٣,٨٠</u>	المتعددة الاطراف			

المصدر : وزارة التخطيط في السلفادور

## جيم - نيكاراغوا

### ١ - معلومات أساسية

٩٥ - وجهت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٠/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ نداء إلى المجتمع الدولي بأن يساعد نيكاراغوا بسخاء . ولاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٤٢ أن اقتصاد نيكاراغوا قد تضرر خلال السنوات الأخيرة من أحداث وكوارث طبيعية مختلفة مثل الجفاف والفيضانات التي حدثت في أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ وفي آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وقد تسببت جميعها في زيادة حالتها الاقتصادية سوءاً وأعاقت عودتها إلى وضعها الاقتصادي الطبيعي واستدعت تقديم مساعدة دولية لتكامل جهودها الإنمائية الوطنية .

### ٢ - الحالة الاقتصادية

٩٦ - أفادت حكومة نيكاراغوا بأن الناتج المحلي الإجمالي لنيكاراغوا قد ازداد عام ١٩٨٧ بنسبة ١,٧ في المائة ، على عكس التدهور الذي شهدته السنوات الثلاث السابقة . أما ناتج القطاع الزراعي (ومنه مصايد الأسماك) فارتفاع بنسبة ٢ في المائة رغم الآثار السلبية للصراعسلح في مناطق الإنتاج ورغم قلة تيسير المدخلات والآلات الزراعية وعدم انتظام سقوط المطر ، مما سبب جفافاً اختلف ما يُقدر بـ ٣٤٤ ٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية الأساسية .

٩٧ - واتسم القطاع الخارجي بضفتور ترجع إلى إغلاق الائتمانات التجارية ، وإلى الجو الاقتصادي العالمي ، وانخفاض حجم مواد الصادرات وقلة تنوعها . كما ازداد كل من الميزان التجاري والحساب الجاري تدهوراً في عام ١٩٨٧ .

٩٨ - ويتبين من أحصاءات الحكومة أن نسبة التضخم في نيكاراغوا تسارعت خلال عام ١٩٨٧ بمعدل سنوي قدره ١٢٤٠ في المائة بسبب الفجوة الفاحصة بين الإنتاج المحلي واستهلاكه إكماله بالواردات من ناحية ، وبسبب التوسيع من ناحية أخرى في المصروفات المحلية التي تأثرت بحالة النزاع . ورأىت الحكومة أن حالة الصراع التي سادت منذ عام ١٩٨١ هي أهم عامل أضر باقتصاد البلد في السنوات الأخيرة . فقد قدرت الحكومة أن الصراع سبب لنيكاراغوا أضراراً في الممتلكات وخسارة في الإنتاج تقدر بمبلغ ٣,٦ مليارات دولار .

٩٩ - وقد لجأت حكومة نيكاراغوا في حدود القيود التي فرضتها الظروف إلى البدء عام ١٩٨٥ في سلسلة من الاجراءات للحد من عدم التوازن الداخلي والخارجي وتقليل اختلالات الاسعار . ومع ذلك ظل الاقتصاد في نهاية عام ١٩٨٧ مصاباً باختلالات واسعة ومترابطة ، وبتفصيل في الموارد ، وبتفصيل زائد ، وباحتلال في الاسعار . ولتعزيز القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني ، قامت حكومة نيكاراغوا ببرنامج اكمل للتكييف والاستقرار الاقتصادي والمالي ، وبدأت ذلك بقانون الاملاع النقدي الصادر في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ .

### ٣ - المساعدة الخارجية

#### (٤) المعلومات المقدمة من حكومة نيكاراغوا

- ١٠٠ قدمت حكومة نيكاراغوا المعلومات التالية عن المساعدات الخارجية .

#### الجدول ٢ - موجز القروض المتوسطة والطويلة الأجل في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ حسب مصدر التمويل

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٨ كانون الثاني/يناير نisan /اپریل	١٩٨٧ كانون الثاني/يناير- كانون الاول/ديسمبر	مصدر التمويل
٠,٠	٠,٠	وكالات متعددة الاطراف
<u>٢٥٢,٩</u>	<u>٢٢٩,٢</u>	مصدر ثنائية
٧,٩	٤٢,٦	اوروبا الغربية
<u>٢٤٦,٠</u>	<u>١٨٦,٦</u>	البلدان الاشتراكية
<u>٢٥٢,٩</u>	<u>٢٢٩,٢</u>	المجموع

المصادر : وزارة التعاون الدولي ، ووزارة هؤون رئاسة الجمهورية .

(٤) ارقام اولية

الجدول ٢ - المساعدات الخارجية الثنائية غير القابلة للسداد (١)  
لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ موزعة حسب المصدر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	١٩٨٧	١٩٨٨	البلدان
كانون الثاني/يناير- كانون الاول/ديسمبر (ب)	٧٣ ٣٣٦,٠	٢١ ٣٠٠,٥	
٢,٥	٩٨١,٠		أمريكا اللاتينية
١ ٧١١,٠	٦٩٤,٠		أمريكا الشمالية (ج)
١٢ ٢٥٢,٠	٤١ ٠٣١,٠		أوروبا الغربية (ج)
٠,٠	٤ ٠١٠,٠		افريقيا وآسيا
٧ ٣٣٤,٠	٢٦ ٦١٠,٠		البلدان الاشتراكية
<u>٩٤٥,٠</u>	<u>٩ ٠١١,٠</u>		<u>٢ - المنظمات الإقليمية والدولية (١)</u>
٩٠٠,٠	٨ ٧٨٩,٠		الاتحاد الأوروبي
٤٥,٠	٣٢٢,٠		منظمة الدول الأمريكية
٠,٠	٠,٠		<u>٣ - المنظمات غير الحكومية (ج)</u>
<u>٢٢ ١٤٥,٥</u>	<u>٨٢ ٣٣٧,٠</u>		المجموع

(١) لا تشمل هذه البيانات المساعدات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة (انظر الفرع ٢ (ب)).

(ب) تقدير أولي .

(ج) تشمل الأرقام الخاصة بأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية .

الجدول ٤ - توزيع المساعدات الخارجية حسب القطاعات  
من ١٥يار/مايو ١٩٨٧ إلى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨

الأنشطة الإنتاجية الهيكلية الأساسية الهيكلية الأساسية مساعدات  
والتجارة الداخلية الاقتصادية الاجتماعية مختلفة المجموع

بملايين دولارات	الولايات	المتحدة	النسبة المئوية
١٨١,٨١	٤٣,٦١	١٩,٠٦	٤١,٣٨
١٠٠,٠	٢٤,٠	١٠,٥	٢٢,٨

المساعدات الغذائية

١٠١ - أفادت وزارة التعاون الدولي بنيكاراغوا بأن نيكاراغوا نالت بين حزيران/يونيه ١٩٨٧ ونيسان/ابريل ١٩٨٨ من بلدان مانحة منفردة ومن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مساعدات غذائية قدرها ١١٦٥١٤ طنا ، منها ٦٦٠٠ طن من القمح و ٣٥٠٠ طن من الأرز . ولا تشمل هذه الأرقام الهبات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي (انظر الفرع ٣ (ب) أدناه) .

(ب) المساعدات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة

١٠٢ - فيما يلي المعلومات التي قدمها مكتب الممثل المقيم لشؤون الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظمة الأمم المتحدة في ماناغوا : بلغت قيمة المساعدات التي اعتمدتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها في نيكاراغوا ٣٩٤٧٩٠ مليون دولار بين ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ و ١٥يار/مايو ١٩٨٨ . ومن هذا المبلغ ٣٦,٨ مليون دولار اعتمدتها ١٦ مؤسسة ووكالة في منظومة الأمم المتحدة بين ١٥يار/مايو ١٩٨٧ و ١٥يار/مايو ١٩٨٨ . وكان ٤٠ في المائة من مبلغ الـ ٣٦,٨ مليون دولار هذا مخصصا للمساعدات الإنسانية ، و ٣٠ في المائة لقطاع الصحة . ويشمل مبلغ الـ ٣٦,٨ مليون دولار ٩,٢ مليون دولار اعتمدها برنامج الأغذية العالمي و ٧ ملايين من الدولارات اعتمدتها منظمة الصحة العالمية .

### الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعنى بآفاق البلدان نموا ، باريس ، ١ - ١٤ سبتمبر ١٩٨١ (من منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8 ) ، الجزء الاول ، الفرع ألف .

(٢) الوثيقة LC/G.1465 المورخة في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٧ .

-----